المبحث الأول

(مـــالـــي)

obeikandl.com

obeikandl.com

أولًا:
خريطة جماعات العنف والإرهاب

تعود جماعات التمرد والعنف والإرهاب في المغرب الإسلامي إلى نهايات القرن الماضي، ظهرت بداياتها في الحرب الأهلية في الجزائر التي امتدت من 1991 – 2002، وصعدت أرواح أكثر من 200 ألف ضحية، وكانت صراعًا بين السلطة العلمانية بجبهة التحرير والفصائل الإسلامية المختلفة، وانتهى الصراع بخسارة الإسلاميين. كان بين هذه الفصائل الإسلامية «الجماعة السلفية للصلاة والجهاد» التي تبنت العنف كرد فعل على إلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في ديسمبر 1991 وفازت فيها جبهة الإنقاذ الاسلامية. وفي عام 1992 قامت الجماعة بعدة عمليات صغيرة مثل خطف سياح وتفجير عربات عسكرية جزائرية وعمليات انتحارية متباعدة، ولكن أحدثت هذه العمليات وضعًا متفجرًا في الجزائر، وفي مايو 1994 تم لقاء بين الجماعات الإسلامية على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها ونتج عن هذا الاجتماع وحدة تنظيمية

جديدة بقيادة الجماعة السلفية التي أصبحت تعرف فيما بعد باسم أكيم AQIM أي تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.

جاء الظهور الفعلي للجماعة على الساحة الجزائرية على إثر أزمة الرهائن الأجانب في أبريل عام 2003 عندما أعلنت مصادر من الجيش الجزائري عن اختطاف سبع مجموعات من السياح الأوروبيين يبلغ عددهم 32، وأن الخاطفين هم من أعضاء المنظمة السلفية للصلاة والجهاد GSPC وهم مجموعة ميليشيات إسلامية ترتبط بتنظيم القاعدة. وفي مايو أطلق سراح 17 رهينة بعد تبادل إطلاق النار بين الجيش والخاطفين. وفي أغسطس أطلق سراح الرهائن الباقين الخمسة عشر بعد أن أعلنت السلطات الجزائرية أنها مستعدة للسماح لجميع الخاطفين بمغادرة البلاد بحرية بشرط أن يتم إطلاق الرهائن، وفتحت لهم ممرًا آمنًا لمغادرة البلاد من الجنوب للوصول إلى مالي. وعلى مدار عدة سنوات من تمرد دموي أسفر عن مقتل مائة ألف شخصًا، وبالتحديد عام 2007 أعلنت المنظمة السلفية للصلاة والجهاد أنها غيرت اسمها لتصبح تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQIM وأنها تسعى لإسقاط الحكومة الجزائرية وإقامة دولة إسلامية.

وكانت الولايات المتحدة أبدت قلقها من أن يمتد نفوذ هذا النشاط الإسلامي عبر الصحراء؛ فقامت بمبادرة عرفت تعرف باسم "مبادرة الجماعة الساحلية PSI" التي صارت في عام 2005 باسم "المبادرة ضد الإرهاب عبر الساحل". وكانت المبادرة عبارة عن تجنيد قوات مسلحة من سبع دول صحراوية وتدريبهم على القتال للعمل في هذا التكوين العسكرية، ولتنفيذ مشروع الساحل هذا رصدت الولايات المتحدة 500 مليون دولار على مدى خمس سنوات للمعدات العسكرية في الأساس، ويمكن زيادتها إذا طلبت نيجيريا وغانا بزيادتها، وحتى عام 2006 عندما تشكل هذا التكوين العسكري لم تكن "أكيم" قد تكونت بعد.

لم يكن هدف الولايات المتحدة من مبادرة الساحل محاربة الإسلاميين في مجال المعارك القتالية فحسب بل كانت ترغب في محاربتهم بالنسبة لعقائدهم المتطرفة؛ لذلك حولت الخمسمائة مليون دولار الخاص بالمهمات العسكرية من وزارة الدفاع الأمريكية إلى وزارة الخارجية الأمريكية، وأرسلت 300 من القوات الخاصة بالولايات المتحدة كخبراء ليدربوا العسكريين في مالي في ثلاثة من قواعدهم هناك.

وهذه المبادرة الساحلية تؤدي عملها الآن من خلال "الأفريكوم". والأفريكوم هي القيادة الأمريكية في أفريقيا المسئولة عن نشاط العسكرية

الأمريكية ودعم العلاقات العسكرية في أفريقيا ويناط بها العمليات العسكرية في أفريقيا لمواجهة الخط الأمني الذي تشكله الشبكات الإرهابية، أسست عام 2007، وبدأ نشاطها رسميًا عام 2008.

تنظيم القاعدة

إن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي ولد من رحم الجماعة السلفية للصلاة والجهاد. وفي عام 2006 أعلن انضمامه إلى تنظيم القاعدة الذي كان يقوده أسامة بن لادن قبل أن يسمى نفسه في العام التالي رسميًا اسم "تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي"، وانضمت إليه عناصر من موريتانيا والمغرب وتونس، وامتد نفوذه إلى جنوب الصحراء. وأعلن أن هدفه هو "تحرير المغرب الإسلامي من الوجود الغربي الفرنسي والأمريكي تحديدًا ومن الأنظمة الموالية له، وحماية المنطقة من الأطماع الخارجية وإقامة دولة كبرى تحكم بالشريعة الإسلامية.

ويتركز التنظيم في الجزائر في شرق البلاد وخاصة في مناطق القبائل، ويمتد نفوذه إلى جنوب الصحراء في موريتانيا ومالي وأجزاء من تونس والنيجر. وهو يسعى إلى توسيع جبهة القتال لأقصى مدى ممكن. ووضع ما سماه بالاستراتيجيات المشتركة للعمليات الجهادية مع العمل على تجنيد أعضاء جدد من الشباب المتعاطفين مع التيارات الإسلامية.

يوصف الهيكل التنظيمي للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالتعقيد، ويتكون التنظيم من: أمير التنظيم، مجلس الأعيان، رؤساء اللجان والهيئات الذين يشكلون ما يعرف بمجلس شورى التنظيم. ويتسم الهيكل التنظيمي بالشمول والتكامل من خلال المهمات والواجبات التي تتولاها الهيئات والأقسام، ومن خلال سعيها نحو إقامة عمل مؤسسي يشبه إلى حد كبير مؤسسات الدولة. وهو يضع على رأس أولوياته الانقلاب على الحكم والسيطرة عليه من أجل إقامة الدولة الإسلامية.

يشترط التنظيم في العضو أن يكون مسلمًا سليم العقل والأعضاء بما لا يعيقه عن الجهاد، وألا يلتزم بالعمل مع أي تنظيم آخر، فضلًا عن البيعة التي يعطيها لأمير التنظيم، والبيعة هي الإسلام والبلوغ والعقل والذكورة والحرية والعدالة وسلامة العقيدة والمنهج والعلم الشرعي (وهذا الشرط تعتبره الجماعة من شروط الكمال وليس من شروط الوجوب).

وجاء في بيان البيعة، توسيع قاعدة العمل لتشمل سائر أقطار المغرب الإسلامي الذي يضم تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا بعد أن كانت تقتصر في عملها على الجزائر. وهكذا تحول تنظيم القاعدة من تنظيم قطري إلى تنظيم إقليمي، واستطاع من خلال ذلك استقطاب عدد كبير من أتباع السلفية الجهادية التي كانت تعمل بشكل منفرد تحت

مسميات مختلفة واستراتيجيات متنوعة. وقد أظهر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قدرة فنية وتقنية عالية في أنشطته وعملياته.

تصف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بأنه حركة إرهابية، وتقول الجزائر إن سقوط معمر القذافي في ليبيا في سبتمبر عام 2011 سبب فراغًا أمنيًا سمح للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بتقوية نفسها.

والحقيقة أن انهيار نظام العقيد الليبي معمر القذافي وعودة آلاف المقاتلين الطوارق أهالي الصحراء الكبرى المدججين بالسلاح الذين كانوا يعملون في كتائب القذافي عودتهم إلى موطنهم الأصلي في إقليم أزواد شكل تحولًا في منطقة أزواد شمال مالي التي لم تعرف الاستقرار بسبب النزعة الانفصالية لسكانها والفوضى التي تضرب أطنابها هناك منذ عشرات السنين، وساهم في ذلك تجاهل حكوماتها التي لم تلق بالًا للتحذيرات والتقارير التي كانت تتحدث عن استعداد الطوارق لاستئناف عصيانهم.

***

إلى جانب تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ظهرت حركات أخرى: حركة أنصار الدين التي تأسست في نوفمبر 2011

من قبيل زعيم الطوارق إياد أخ غالي الذي يتمتع بنفوذ كبير، وحركة التوحيد السلفية العربية، ويقف تنظيم القاعدة فارضًا نفسه وصيا عليهم وعلى المشروع السلفي الجهادي في المنطقة برمتها.

إن المتمردين في المغرب الإسلامي متنوعون وأغلبهم من الطوارق. والطوارق هم بدو الصحراء يعيشون على الحدود الجنوبية في دول شمال أفريقيا، وهم معروفون بالرجال الزرق نسبة إلى ملابسهم. وعلى مدى عقود عاشوا يواجهون التحدي على استقلالهم وأساليب عيشهم، وعانوا من المظالم من الدول الاستعمارية ثم من الدول الوطنية التي عملت على دمجهم في هيكل الدولة مع طمس نظمهم وهوياتهم، وكذلك تحديد الحدود الدولية التي يعيشون فيها رغم تنقلهم. ويضاف إلى ذلك سوء الأحوال في الصحراء وتدهورها على مدى قرن كامل بسبب فترات من الجفاف وتغير أساليب الرعي وتنقله؛ لذلك فهم لهم تاريخ طويل في الصراع ضد الدولة، فمنذ أن حصلت مالي على الاستقلال عام 1960 كان أول ظهور لتمردهم عام 1962 في منطقة ادرار عندما عارضوا محاولة وضعهم تحت سيطرة الدولة المستقلة الناشئة، وأعلنوا إصرارهم على حماية أسلوبهم في الحياة.

إن منطقة المغرب الإسلامي تعج بتنظيمات العنف التي يصعب

حصرها، فكل يوم نسمع عن فصيل جديد مثل أنصار الشريعة الذي تأسس في ليبيا في أبريل 2012 بعد الثورة الليبية بشهور وطالب بتحكيم الشريعة الإسلامية، وفي تونس تأسس تنظيم الشريعة عام 2012 وطالب أيضًا بأسلمة الإعلام والتعليم والسياحة والقطاعات التجارية وإنشاء نقابات إسلامية. على أنه يمكن حصر أهم الحركات الجهادية المتحالفة مع تنظيم القاعدة في: جماعة أنصار الدين، وجماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وجماعة أنصار الشريعة، وحركة أبناء الصحراء للعدالة الإسلامية (السكينة)، والأخير هو تنظيم انفصالي في البادية كانت أهدافه اجتماعية تطالب بحقوق أبناء الجنوب ثم تطورت إلى المطالبة بانفصال جنوب الصحراء عن الجزائر ثم تحولت إلى جماعة تستخدم العنف وقد تأسست في أكتوبر 2007 وأجرى النظام الجزائري مفاوضات مع الحركة أدت لتوقيف عملها، ولكن تلمض النظام الجزائري من الاتفاق المعقود بينهما فأعلنت الحركة العودة إلى العمل المسلح، وهرب عدد من قيادتها إلى شمال مالي وأعلنوا تعاونهم مع تنظيم القاعدة من أجل استعادة حقهم في إقامة العدالة الإسلامية في الجنوب الجزائري وفي الجزائر ككل. وأكدت الحركة أن لجوءها إلى خارج البلاد كان بهدف

هيكلة نفسها، وتبنت مؤخرًا أنها نقلت مجال نشاطها إلى شمال النيجر وغرب ليبيا وصولًا إلى الحدود الجنوبية الشرقية للجزائر وهي منطقة تشهد فراغًا أمنيًا.

الحركات المسلحة غير الجهادية: تتمثل في الحركة الوطنية لتحرير أزواد MNLA وهي حركة علمانية عسكرية سياسية أسسها الطوارق في إقليم أزواد شمال مالي، ويرجع تسمية أزواد إلى نهر جاف يقع غرب النيجر وشمال شرقي مالي وجنوب الجزائر ومعناه "أرض الترحال"، وهي تعد أول الحركات الوطنية العلمانية التي اتخذت اسمها من اسم الإقليم الذي نشأت فيه. وتتشكل الحركة من ليبراليين ومستقلين وآخرين لا يعرف لهم انتماء أيديولوجي، وتدعي أنها تمثل السواد الأعظم من مقاتلي الطوارق. وقد أعلنت عن تأسيسها في أول نوفمبر 2010 في مدينة تمبكتو، وجاء في بيان التأسيس:

"نحن أبناء الشعب الأزوادى المؤتمرين في مدينة تمبكتو في الفترة ما بين 31 أكتوبر إلى أول نوفمبر. وقد استعرضنا مجمل التحديات التي يواجهها إقليم أزواد منذ أكثر من خمسين عامًا والمأساة التي يتعرض لها الشعب الأزوادي، والمرحلة الحرجة التي يمر بها اليوم على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما يعانيه

من تهميش وإقصاء وحصار وتهجير واستباحة للتراب الأزوادي، ويحدث كل هذا بمباركة ودعم من الدولة المالية، وفي نهج مستمر ضد الأزواديين منذ 50 عامًا، وكما يرى العالم فقد سمحت مالي وتعاونت مع مجموعة مرفوضة أزواديًا وعالميًا وسهلت لها ممارسة أنشطتها في إقليم أزواد بهدف التعتيم على الجرائم التي ترتكب في حق الطوارق والأزواد عمومًا تحت مسمى مكافحة الإرهاب حتى أصبح أزواد منطقة صراع النفوذ بين الدول والجماعات المتطرفة وبات الأزواديون بين مطرقة الجيش المالي وسندان هذه الجماعة الموصومة بالإرهاب، وأضحى أزواد عرضة لتدخلات إقليمية ودولية كل حسب مصالحه وأجندته الخاصة، ولم يعد للأزواديين دور سوى دور المتفرج المغلوب على أمره، وهم ينظرون إلى أرضهم تشوه وثرواتهم تنهب من قبل الحكومة المالية والشركات العالمية المتعاقدة معه دون أن يعرفوا شيئًا عن طبيعة هذه العقود في ظل غياب كلي لأي تمثيل حقيقي للأزواديين يعكس موقفهم مما يجرى على أرضهم. ووعيًا منا بمعاناة شعبنا المستمرة منذ عقود من الزمن واستجابة للضمير الحي لأبناء الأمة الغيورين ودفاعًا عن الهوية الوطنية الأزوادية المهددة بالضياع واستمرارًا لنضال الآباء والأجداد

والتزامًا بالقيم الإنسانية العالمية، واعتبارًا كذلك للمستجدات الخطرة التي ظهرت على الساحة الأزوادية في السنوات الأخيرة، فإننا نعلن اليوم عن تأسيس وميلاد الحركة الوطنية الأزوادية وهي تنظيم سياسي أزوادي يمثل النهج السلمي للوصول إلى جميع أبناء أزواد بمختلف انتماءاتهم الاجتماعية ومناطقهم الجغرافية للالتحاق بها مشددة على أهمية وحدة الصف والكلمة والموقف السياسي وبذل كل الجهود في سبيل تحقيق الأهداف الوطنية المنشودة كل حسب موقعه ومجاله.

إن الحركة الوطنية الأزوادية تعلن أنها تتبنى نهج العمل السياسي والقانوني لاستعادة كل الحقوق، وتنبذ العنف وتدين الإرهاب بكل أشكاله سواء كان إرهاب الدولة أو إرهاب الجماعات والأفراد مع حرصها على ضرورة التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة، وهي تطالب دولة مالي بالاعتراف الكامل بحقوق الشعب الأزوادي التاريخية والاستجابة الجادة لها لحل قضية أزواد سلميًا، وهي تمد يد الأخوة والصداقة والتعاون لكل الدول الشقيقة والصديقة. كما ترحب وتتطلع إلى علاقات التعاون الفعال مع كل دول وشعوب العالم وجميع الهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية. وأن الحكومة الوطنية الأزوادية تنبه كل الهيئات والشركات المتعاقدة مع دولة مالي

في مواضيع تخص إقليم أزواد إلى ضرورة مراجعة هذه العقود وإعادة النظر فيها باعتبارها وقعت بدون الموافقة المسبقة لأصحاب الأرض كما تنص القوانين الدولية.توقيع: الحركة الوطنية الأزوادية

وقد تشكلت بعدها عدة حركات تحمل اسم أزواد وهي: الحركة العربية لأزواد، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، وحركة الكوندوكوى.

الحركات الجهادية الإسلامية: أكبرها حركة أنصار الدين، وحركة الجهاد والتوحيد. وحركة أنصار الدين تتركز في شمال مالي وهي تتعاون مع جماعة أهل السنة والجماعة، وجماعة الدعوة والجهاد المعروفة إعلاميًا بحركة بوكوحرام في شمال نيجيريا، وهي حركة شعبية جهادية سلفية أسسها الزعيم إياد أخ غالي وهو من أبناء أسر القيادات التاريخية الطوارقية، قاد التمرد ضد الحكومة المالية في بداية التسعينيات من القرن الماضي. وكان قائدًا قوميًا أقرب إلى الفكر الوطني فيه إلى الفكر الإسلامي، وعمل قنصلًا لجمهورية مالي في جدة، وفي سنواته الأخيرة عرف بتوجهه الديني وانتهى به إلى اعتناق الفكر السلفي الجهادي، وتحولت رؤيته للعمل المسلح في أزواد من عمل نضالي تحرري إلى عمل جهادي ديني، ومع سقوط معمر القذافي عاد إياد أخ غالي إلى أزواد واتخذ من الجبال مقرًا له وبدأ في

تجميع المقاتلين الطوارق تحت عيون تنظيم القاعدة وبمباركة منها، وأسس تنظيمه الجديد حركة أنصار الدين، واستغل مكانته الاجتماعية وتوجهه السلفي لقطف ثمار عشرات من عمل عناصر القاعدة في المنطقة الذين زرعوا بذور الدعوة الجهادية السلفية.

والحقيقة أن العلاقة التي تربط القاعدة وحركة أنصار الدين يشوبها الغموض، ولكن عقب اندلاع تمرد الطوارق في يناير 2012 بقيادة الحركة الوطنية لتحرير أزواد (العلمانية) انضمت أعداد كبيرة من صفوفها من المقاتلين إلى حركة أنصار الدين بما فيهم مقاتلون من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كما حصلت أنصار الدين على السلاح من مصادر متنوعة. وفي يناير 2012 تأسست جماعة جديدة هي حركة أزواد الإسلامية.

حركة الجهاد والتوحيد: هي الحركة الأخرى الفاعلة في المغرب الإسلامي. وتوصف حركة الجهاد والتوحيد في غرب أفريقيا بأنها أخطر الجماعات الإرهابية المسلحة والأكثر إثارة للرعب في شمال مالي، وهي نسخة عربية من حركة أنصار الدين الطوارقية، أظهرت انشقاق قادتها عن تنظيم القاعدة بعد رفض القاعدة طلبهم تأسيس كتائب خاصة بالمقاتلين من أبناء القبائل العربية في أزواد، وأعلنت انفصالها عن القاعدة لكي تنشر فكر الجهاد في كل غرب أفريقيا بدلاً

من أن تكتفي بمنطقة المغرب الإسلامي أو منطقة الساحل وتتشكل في الأساس من عرب موريتانيين وماليين. وقد انضم إلى الحركة بعد تأسيسها عشرات المقاتلين من أبناء القبائل العربية في شمال مالي لتصبح واجهة للتيار السلفي الجهادي في المجموعة العربية بأزواد تمامًا كما شكلت حركة أنصار الدين الواجهة السلفية الجهادية داخل المجموعات الطوارقية.

كان أول إعلان عن وجود الجهاد والتوحيد فى أكتوبر 2011 خلال عملية اختطاف ثلاثة من عمال الإغاثة من أسبانيا وإيطاليا في تندوف في الجزائر، ووصفت الجماعة نفسها بأنها فصيل منشق عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي منتقدة ابتعاد القاعدة عن التفاني في قضية الجهاد مستبدلة إياه بالعنف وبالنشاط الإرهابي. ويقال أن نضال حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا يمكن تسميته "انفصال تكتيكي" حيث سمح تنظيم القاعدة بحصول الانشقاق بين صفوفه سعيًا وراء فرص جديدة للتمويل والتجنيد. وظهر أن حركة التوحيد والجهاد وحركة أنصار الدين وتنظيم القاعدة يتقاسمون فيما بينهم المناطق الثلاث في شمال مالي.

وقد كشف تقرير أمريكي صادر عن معهد للدراسات الأمنية قريب من وزارة الدفاع الأمريكية أن الحدود الجزائرية مع جيرانها أضحت بؤرة إرهاب وذلك لكونها معقلًا لحركتي المرابطين (يقصد بهما حركة أنصار الدين وحركة الجهاد والتوحيد في غرب أفريقيا)، وهاتان الحركتان تتخذان من الشريط الحدودي في الدول المجاورة للجزائر منطلقًا لعملياتها الإرهابية. وأوضح التقرير الأمني أن حركة المرابطين تتخذ من جنوب ليبيا في المثلث الحدودى مع الجزائر والنيجر معقلًا لمعسكراتها التدريبية. وكشف التقرير أيضًا أن الحركات أصبحت أكثر خطورة منذ ابتعادها عن القاعدة الأم مبرزًا وجود جهاديين أجانب من مختلف أنحاء العالم منهم أوربيون وفرنسيون على وجه الخصوص في التنظيمات المسلحة. وأشار التقرير إلى عودة أعضاء جماعات العنف والجماعات الإرهابية إلى بلدانهم مزوّدين بمهارات قتالية مما يثير المخاوف خاصة أن الشريحة الاجتماعية التي تلتحق بالجماعات الإرهابية أكثر تعلمًا وازدهارًا من سابقاتها، وأن أعضاءها لم يأتوا من الأحياء المهمشة بل من الشرائح العليا في المجتمع. وأن الصورة النمطية للانتحاريين أنهم فقراء ومحدودو

الذكاء، ومحاولة حصرهم في هذه الحالة الضيقة. أنهم يصنعون القنابل الصغيرة غير الفعالة – لن يساعد في القضاء على الإرهاب ومواجهته. وأن الجماعات الإرهابية عانت من ملاحقة الأجهزة الأمنية والمخابراتية التي تنسق مع الولايات المتحدة أثبتت أنها قادرة على البقاء والاستمرار. وأن الإرهاب الهاوي الذي اعتمدت عليه بعض الجماعات الإرهابية قد يتحول مع العنف السلطوي المحلي والدولي إلى إرهاب احترافي.

ثم ظهرت أخيرًا جماعة "فجر ليبيا" وهى تحالف مجموعة ميليشيات إسلامية في ليبيا تضم ميليشيات "درع ليبيا الوسطى" و"غرفة ثوار ليبيا" في طرابلس وميليشيات تنحدر من مناطق مصراتة إضافة إلى ميليشيات من غريان والزاوية وصيراتة، بدأت هجومًا في 13 يوليو 2014 بهدف الاستيلاء على مطار طرابلس الدولي وعدد من المعسكرات في المناطق المجاورة له الذي تقوم قوات تابعة للجيش الليبي بإدارته وتأمينه منذ سقوط النظام الليبي عام 2011.

مع اشتداد معركة المطار وقبل انعقاد مجلس النواب الليبي المنتخب في مدينة طبرق والذي تفوق فيه التيار المدني على

الإسلاميين. تحركت ميليشيات من مدينة مصراتة وبدأت عملية عسكرية أطلقوا عليها اسم "فجر ليبيا" بهدف السيطرة على مطار طرابلس. ويطغى على أغلب تلك الميليشيات توجه إسلامي، ومن أهمها غرفة "ثوار ليبيا" وميليشيات "درع ليبيا الوسطى" و"معسكر 27" وميليشيات من غريان وصبراتة ومن معتيقة والزاوية بالإضافة إلى ميليشيات تسمى "الحرس الوطني".

وقد حازت ميليشيات فجر ليبيا على تأييد من بعض أعضاء المؤتمر الوطني العام المنتهية صلاحيته، وكذلك تأييد في بعض المناطق خصوصًا في مصراتة في غرب ليبيا، إلا أن هذا الهجوم رفض من قبل العديد من المواطنين.

ويمكن تلخيص الجماعات المتشددة في المغرب الإسلامي والشمال الأفريقي على النحو التالي:

1. جنود الخلافة في الجزائر، وهي جماعة حديثة منشقة عن القاعدة.
2. أنصار الشريعة في تونس.
3. القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، يعود تاريخها إلى الأزمة

الجزائرية في التسعينيات من القرن الماضي.

4. حركة أنصار الدين، يتبع تنظيم القاعدة وينشط في شمال مالي.
5. حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا.
6. الموقعون بالدماء تأسس عام 2012 يقودها مختار بن مختار وهو قيادي سابق في تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي ومحارب قديم في أفغانستان.
7. أنصار بيت المقدس تنشط في سيناء.
8. أنصار الشريعة في ليبيا تسيطر على أجزاء كبيرة في بنغازي ودرنة شرق ليبيا، وجماعة فجر ليبيا في طرابلس بغرب ليبيا.

■■■

obeikandl.com

ثانيًا: مالي وطوارق أزواد

مـــــالـــــى

مالي دولة قارية في غرب أفريقيا، تحدها الجزائر شمالًا والنيجر شرقًا وبوركينا فاسو وساحل العاج (كوت ديفوار) في الجنوب وغينيا من الغرب والجنوب والسنغال وموريتانيا من الغرب، عاصمتها باماكو، وهي بلد استراتيجي يربط شمال ووسط وغرب أفريقيا بالقارة الأفريقية، ومعظم أهلها مسلمون غير متعلمين بسبب سياسة الإفقار والتجهيل القائمة هناك بغرض الابقاء على السيطرة عليها بعد احتلال من فرنسا دام عدة عقود.

كانت مالي جزءًا من ثلاث إمبراطوريات أفريقية سيطرت على التجارة عبر الصحراء هي مملكة غانا القديمة ومالي والصنغى. نشأت مملكة مالي التي تعرف ببلاد التكرور بين برنو شرقا والمحيط الأطلسي غربًا وجبال البربر شمالًا، وكانت أقوى ممالك السودان الغربي وأقدمها. والاسم القديم التي شملتها المنطقة هو صحراء أزواد، وفي عام 1325

انضمت صحراء أزواد إلى مملكة مالي الإسلامية واحتفظت بحكم ذاتي، وفي عام 1433 تخلت مملكة مالي الإسلامية عن سيادتها على صحراء أزواد واحتفظت بحكم ذاتي، وفي عام 1598 احتل المغاربة منطقة أزواد، وفي عام 1893 وصل الاستعمار الفرنسي إلى المنطقة التي شهدت مقاومة كبيرة من الطوارق في مالي والجزائر.

امتدت مملكة مالي في العصر الوسيط من ساحل المحيط الأطلسي غربًا إلى منحنى نهر النيجر شرقًا، ومن حقول الذهب في غينيا جنوبًا إلى محطة القوافل التجارية عبر الصحراء في الشمال. وفي أواخر القرن 19 وبالتحديد عام 1893 دخلت مالي تحت الحكم الفرنسي وأصبحت مستعمرة فرنسية. وفي عام 1904 سميت "السودان الفرنسي"، وفي عام 1920 أصبحت جزءًا من الاتحاد الفرنسي، واعتبرت الإدارة الفرنسية مالي منطقة غير مؤهلة لميلاد دولة حديثة وقسمت أهلها الطوارق بين أربع دول الجزائر ومالي والنيجر وبوركينا فاسو، ولم يدرج ضمن المخطط الفرنسي القسم الأخير من بلاد الطوارق سلطنة "أزجر" الواقع في الجنوب الليبي إذ كان تابعًا في الأصل لليبيا.

في يناير 1958 حصلت مالي على الحكم الذاتي ضمن المجموعة الفرنسية ودخلت مع السنغال في اتحاد عرف باسم الاتحاد السوداني

ما لبث أن انحل بعد عام في أعقاب انسحاب السنغال فتغير اسمها إلى الاسم القديم لها "مالي". وفي عام 1960 حصلت مالي على استقلالها، ومنذ ذلك التاريخ والطوارق في حالة تمرد ضد الحكومات المالية.

تعتبر مالي أكبر دولة في غرب أفريقيا غالبيتها مسلمون وهم يشكلون 90 ٪ من سكانها. ومن بدايات القرن الثالث عشر الميلاد زحف إليها التجار المسلمون والبربر والطوارق ونشروا فيها الإسلام، كما انتشر الإسلام في المنطقة من قبل الطرق الصوفية، وربط الإسلام بين سكان منطقة السافانا في غرب أفريقيا ومدنها كانوا وجاو وتمبكتو، وسرعان ما أصبحت مالي مركزًا للتعليم الإسلامي. ومن أشهر ملوكها منسي موسى 1316 – 1337 شهدت البلاد في عهده توسعًا كبيرًا ومد نفوذه إلى مدن تمبكتو وغاو جنيه وأنشأ المساجد في جميع أنحاء مالي. وفي عهده أصبحت تمبكتو واحدة من المراكز الثقافية الكبرى في أفريقيا والعالم في العصر الوسيط. وقد استوعب الإسلام في مالي بفضل حركات الطرق الصوفية، كما بقيت المعتقدات التقليدية الوثنية فيها تمارس بحرية. ويشكل سكانها أربع مجموعات عرقية كبيرة هي الطوارق والعرب والفلاتا والسونغاي. والطوارق لا يستوعبون في مالي وحدها بل هم الشعب الذي يستوطن الصحراء الكبرى في

جنوب الجزائر وشمال مالي وشمال النيجر من الشرق وجنوب غرب ليبيا وشمال بوركينا فاسو، باختصار هم بدو الصحراء يعيشون على الحدود الجنوبية لدول شمال أفريقيا، وهم يعرفون بالرجال الزرق في الصحراء نسبة إلى ملابسهم، وعاشوا طوال تاريخهم يواجهون التحدي على استقلالهم وأساليب عيشهم.

الطـوارق

عاش الطوارق طوال حياتهم في مظالم أتت عليهم من الدول الاستعمارية ثم من الدول الوطنية التي عملت على دمجهم في هيكل الدولة وتقسيمهم الحدود الدولية التي يعيشون فيها، يضاف إلى ذلك سوء الأحوال في الصحراء وتدهورها على مدى قرن كامل بسبب فترات الجفاف وتغير أساليب الرعي وتنقله. لم يقم أي اتحاد قوي بين قبائل الطوارق، وكان المألوف قيام غزوات بين القبائل الطوارقية نفسها، إلا أنه لم تستطع أي قوة خارجية من السيطرة على مواطن الطوارق قبل الاستعمار الفرنسي. وقد أظهرت قبائلهم قدرات تنظيمية ومهارات عسكرية فائقة في إلحاق الهزيمة بالحملات العسكرية الفرنسية التي غزت أراضيهم في القرن الـ 19 ولم تتمكن فرنسا من هزيمتهم عسكريًا حتى

عشرينيات القرن الماضي حين سيطرت على مناطق الصحراء. ومنذ استقلال الدول التي يتواجد فيها الطوارق خصوصًا دولتا مالي والنيجر وهو يقومون بثورات عديدة بسبب الظلم والتهميش الذي عانوا فيه.

لذلك كان للطوارق تاريخ طويل في الصراع ضد الدولة بدأ منذ عام 1962 في جبال أدرار عندما عارضوا وضعهم تحت السيطرة في الدولة المستقلة الناشئة. ويسجل التاريخ الحديث لهم أربع ثورات كبرى على مدى الخمسين سنة الماضية هي ثورة كيدال عام 1962، ثورة عام 1990، ثورة عام 2006، ثورة عام 2012 والأخيرة قادتها الحركة الوطنية لتحرير أزواد وأعلنت استقلال دولة أزواد في أبريل 2012.

ثورات الطوارق

الثورة الأولى ثورة كيدال عام 1962: وهي أول ثورة للطوارق في منطقة أزواد استمرت نحو عامين حتى 1964 وتسمى "بالفلاقة". تعود أسباب الثورة إلى عهد رئيس مالي "موديبوكيتا" الذي حاول حينذاك أن يقيم الاشتراكية في مالي، فأرسل جنوده إلى شمال البلاد لإحصاء مواشي سكانها من الطوارق والعرب فأذاع أكذوبة حقن المواشي

تجنبًا لأمراضها واندفع البدو طواعية بمواشيهم إلى التجمعات التي حددتها الحكومة المالية، وأخذ جنود الحكومة يختمون المواشي بختم الدولة على اعتبار أنها أصبحت ملكًا للدولة، وكان الجنود في تجوالهم ينهبون الخيام. وعندما اكتشف سكان الصحراء من الطوارق والعرب نوايا الحكومة قاموا بثورتهم الأولى.

انطلقت الثورة بعمليات صغيرة تعترض طريق دوريات جنود مالي وتستولي على سلاحهم وتمنعهم من التوغل داخل مخيمات الطوارق والعرب، غير أن الجيش المالي هاجم المخيمات وبدأ يقتل الناس كبارًا وصغارًا واستولى على مواشي الطوارق وسمم آبارهم، ولم تستطع حكومة مالي أن تخمد الثورة إلا بمساعد المغرب والجزائر حيث سلمت 35 رجلًا من قادة الطوارق ليودعوا السجن في باماكو ثم أعدموا وفرضت مالي بعد ذلك حكمًا عسكريًا على مناطق الطوارق. وقد أدت ثورة كيدال إلى هجرة جماعية للطوارق إلى البلدان المجاورة الجزائر وموريتانيا وليبيا – خوفًا من بطش الجيش المالي[1].

(1) وفي عام 1988 تأسست الحركة الشعبية لتحرير أزواد، وهي أول تنظيم سياسي للطوارق الماليين، ومهدت هذه الحركة لظهور حركات أخرى أكثر تنظيمًا وصولًا إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد عام 2012.

ثورة الطوارق الثانية 1990 – 1996:

بدأت الثورة الثانية للطوارق في أزواد عام 1990 بمهاجمة الحركة الشعبية لتحرير أزواد وانتهت عام 1996 بحل الحركات الطوارقية الثائرة وتسليم الثوار أسلحتهم، وارتكب الجيش المالي خلالها العديد من الجرائم في حق المدنيين العزل.

أدت الثورة إلى هجرة جماعية إلى البلدان المجاورة، وجاء جفاف السبعينيات الذي ضرب منطقة الساحل لتجف الآبار وتذهب بالبقية الباقية من الثروة الحيوانية، فحدثت هجرة جديدة نحو الجزائر وليبيا وموريتانيا ونيجيريا. وكان استيلاء العقيد معمر القذافي على الحكم في ليبيا عام 1969 فرجًا للطوارق إذ أعلنت السلطات الليبية ترحيبها بهم وفتحت الحدود لهم وأتاحت الفرصة لأبنائهم للالتحاق بالمدارس الحكومية وضمت المتعلمين منهم في الإدارات العمومية ودمجت شبابهم في الجيش الليبي ليتلقوا تكوينًا عسكريًا في الكتيبة الخضراء التي شكلها القذافي من الطوارق.

وبعد انتهاء الحرب الليبية التشادية (1978 – 1986) فاوض العسكريون الطوارق في ليبيا السلطات الليبية بشأن وعودها السابقة

في مساعدتهم في تمويل ثورتهم ليتم بعد ذلك تأسيس الحركة الشعبية لتحرير أزواد عام 1988 [1].

(1) يذكر أن الرئيس القذافي كان قد سمح لقادة من الطوارق أن يحملوا سلاحهم ويأتون إلى ليبيا وينضمون إلى جيشه وذلك في بداية الثمانينيات من القرن الماضي. وهؤلاء كانوا يعتبرون القذافي منحدرًا من سلالات الطوارق إذ أن اسم قذاف الذي ينطقونه "غزاف" اسمٌ منتشرٌ بين عشائر الطوارق. وأدت الروابط الثقافية بين عشيرة الرئيس القذافي والطوارق – أدت بالقذافي أن ينتهز هذه الفرصة ليجند المئات من طوارق مالي في جيشه. وعندما اكتسح الجفاف ساحل مالي في أوائل الثمانينيات وقتل ماشية الطوارق وجمالهم فإن القذافى مديره إلى هؤلاء خصوصًا أن كان البديل المحتمل هو هجرة هؤلاء إلى جنوب مالي ليحيوا بين أفقر الفقراء في العاصمة الفقيرة باماكو. ولكن مع سوء العلاقات التي جدت بين القذافي والغرب وبلغت أدنى نقطة لها عام 1988 لم يعد لديه الإمكانية=الاقتصادية ليغطي نفقات الجيش ومن ثم عاد الطوارق الماليون إلى حدودهم وسمح لهم باستبقاء أسلحتهم، وجعل وجود من يؤيدون القذافي من المقاتلين المنتشرين في الصحراء قدما هاما له في عديد من البلدان مثل موريتانيا والنيجر وغرب الصحراء ومالي. ويقول المؤرخ التمبكتو باستور نوح ياتَّار:" إن فكرة الولايات المتحدة الأفريقية التي نادى بها القذافي لم تكن فكرة جديدة، بل ظل يتكلم عنها نحو عقدين من الزمان. واشتد حلمه بها عندما ضعفت شعبيته في الغرب وأنها لن تتم بالدبلوماسية الناعمة فقط، فقد كان القذافي يدرك أن الولايات المتحدة الأفريقية يتعين أن تترابط بقدر ما من العنف. ومن ثم فإن العديد من قادة التمرد الذين كانوا يخوضون حروبًا أهلية حتى التسعينيات في مالي كانوا يتلقون منه المساعدة.

أحداث الثورة

في عام 1990 بدات الثورة بمهاجمة "الحركة الشعبية لتحرير أزواد" سجن ثكنة عسكرية للجيش المالي، فرد الجيش المالي بالهجوم على المدنيين الطوارق العزل، وذلك للضغط على الثوار. وأدت اعتداءات الجيش المالي على المدنيين الطوارق إلى موجة نزوح جديدة، وأدانت المنظمات الحقوقية المذابح التي ارتكبها الجيش المالي ضد المدنيين الطوارق، وبعثوا إلى الرئيس الفرنسي حينذاك فرانسوا ميتران يطالبون بسرعة التحرك بحكم علاقات بلاده بجمهورية مالي. وبعد هذه الرسالة تدخلت فرنسا وأجبرت سلطات مالي على الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع الحركة الشعبية لتحرير أزواد وأسفرت المفاوضات على اتفاقية سمنراست.

اتفاقية سمنراست 1991

سعى الرئيس المالي موسى تراوري لوقف هجمات الثوار الطوارق، وعبر عن استعداده للاستجابة لكل مطالب الطوارق وعقد اجتماعًا بين الحكومة المالية والحركة الشعبية لتحرير أزواد في سمنراست جنوب الجزائر. وتم توقيع اتفاق ينص على وقف

الهجمات من الطرفين وسحب القوات المالية من منطقتي تمبكتو وكيدال ومنح المنطقتين حكمًا ذاتيًا مما ساعد على تخفيف الصراع والمواجهات العسكرية، إلا أن ذلك لم يرض الجيش المالي فأطاح بالرئيس وبالاتفاقية واستولى على الحكم في مارس 1991، وأعلن إلغاء الاتفاقية الموقعة بين الحكومة والطوارق بعد شهرين من توقيعها وأعلن حالة الطوارىء في كل أنحاء البلاد، وأمر الجيش بتطهير الصحراء من الطوارق، فأصبح الطوارق مستهدفين من قبل الجيش والسكان على حد سواء، وتفنن الجيش في إبادة الطوارق مرتكبًا أبشع الجرائم.

تجددت المواجهات بين ثوار الطوارق والجيش المالي، وعاد الثوار يشنون الحرب ضد الجيش ونظموا أنفسهم في عدة حركات انشقت معظمها من "الحركة الشعبية لتحرير أزواد" التي وقعت اتفاق سمنراست، وأصبح الثوار يهاجمون المدن الكبرى مثل تمبكتو، ورغم أن المواجهة لم تكن متساوية فبينما كانت الحكومة المالية تحصل على الدعم السخي من فرنسا لم يحصل الطوارق على أي مساعدات ولا حتى الدعم الإعلامي لقضيتهم، فظهرت على الساحة الأزوادية خمس حركات هي: الجبهة الإسلامية العربية لتحرير أزواد

وهي تمثل العرب في أزواد، والجيش الثوري لتحرير أزواد، والجبهة الشعبية لتحرير أزواد، والجبهة المتحدة لتحرير أزواد وهي فصيل يضم كل المنشقين من كل الحركات الطوارقية، والحركة الأم الحركة الشعبية لتحرير أزواد التي يقودها إياد أخ غالي التي تصدعت بفعل الانشقاقات المتكررة.

توقيع المعاهدة الوطنية 1992

أتت أول انتخابات رسمية في مالي بأستاذ التاريخ عمر كوناري رئيسًا للبلاد. وكان أول قرار اتخذه إنهاء الحرب مع الطوارق، واشترط على الطوارق التخلي عن فكرة الاستقلال، وعبر عن استعداده لأي حل في إطار الوحدة الوطنية، فتم عقد اجتماع حضره ممثلو دول المنطقة بالإضافة إلى ممثلي فرنسا ووقع اتفاق سمي "بالمعاهدة الوطنية" يحصل بموجبها إقليم أزواد شمال مالي على استقلال ذاتي ويخصص جزء من ميزانية مالي لرفع مستوى معيشة الإقليم، ويتم إنشاء مكتب في باماكو لحل مشاكل الإقليم، كما يتم دمج عدد من الثوار الطوارق في الجيش المالي، على أن يتم دمج البقية في الحياة المدنية. وطالب الطوارق بلجنة دولية لضمان تنفيذ الاتفاق وتفعيله، وإنشاء لجنة تقصي حقائق حول المجازر التي وقعت في الشمال

ومحاسبة مرتكبيها، ولم يتم تنفيذ أي بند من بنود الاتفاق سوى دمج مجموعة قليلة من الثوار في الجيش المالي، حتى هؤلاء سرعان ما هربوا منه بسبب المعاملة السيئة التي تلقوها من قادته الذين كانوا قد اعترضوا على المعاهدة وأيدوا الحل العسكري.

عادت المواجهات بين الثوار الطوارق والجيش المالي أكثر ضراوة، وتعذرت السلطات المالية بقلة الإمكانيات المادية، وأن هذا هو السبب المباشر في عدم تطبيق الاتفاقية، وقامت بحملة دبلوماسية إلى الدول المجاورة بقصد منع احتقان القادة الطوارق، ونجحت في إقناع الدول بطرد قادة الطوارق وإجبارهم على العودة إلى طاولة المفاوضات والرضا بالقليل، وتم توقيع اتفاق سلام في مهرجان تحت شعار "شعلة السلام" بحضور ممثلين عن الدول الأفريقية والأوروبية، وسلم الثوار الطوارق ثلاثة آلاف قطعة سلاح.

ثورة الطوارق الثالثة 2006:

في عام 2006 بلغ اليأس مداه من عدم تطبيق اتفاقية سمنراست فانفجرت الثورة الثالثة، قادها ضباط من الطوارق منشقون من جيش مالي وانضم إليهم سياسيون ومثقفون من المجتمع الأزوادي وأعلنوا حركة باسم "التحالف الديمقراطي من أجل التغيير" وشنوا هجمات

على حاميات عسكرية في كيدال، ولكن لم تصمد الحركة طويلًا وانتهت الانتفاضة من العام نفسه إثر وساطة جزائرية بتوقيع اتفاق الجزائر بين الحكومة المالية والتحالف الديمقراطي، ونص الاتفاق على استعادة الأمن والتنمية في منطقة كيدال، وكانت بنوده هزيلة لا ترقى إلى مستوى الحفاظ على البقاء. وفي ذلك العام شارك العقيد الليبي معمر القذافي في احتفال عيد المولد النبوي في مدينة تمبكتو، واتهمته أطراف مالية بدعم حركات التمرد الطوارقية.

ثورة الطوارق الرابعة 2012:

بعد خمسين عامًا من النضال قام الطوارق بثورتهم الرابعة التي حققت استقلال إقليم أزواد وانفصاله عن جمهورية مالي.

بدأت ثورة الطوارق الرابعة عام 2012 بعودة الطوارق الذين كانوا يقاتلون في جيش العقيد الليبي معمر القذافي ضمن الجيش الليبي. وبعد سقوط القذافي في أوائل عام 2011 عاد آلاف الطوارق إلى شمال مالي مدججين بأسلحة ثقيلة وانضموا إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي نشأت من اندماج الحركة الوطنية للأزواد والحركة الطوارقية لشمال مالي.

في يناير 2012 بدأ مسلحو الحركة الوطنية لتحرير أزواد هجومًا استغرق أسابيع على عدة مدن شمال شرقي مالي قرب الحدود مع الجزائر مما أجبر عشرات الآلاف من المدنيين على النزوح خاصة إلى الجزائر، وكان هذا إيذانًا ببدء التمرد الرابع في تاريخ الطوارق المالية.

وفي مارس 2012 وقع انقلاب عسكري أطاح بالرئيس "أمادو توماني توري" احتجاجًا على تقصير توري في مواجهة التمرد"، واستغل مسلحو الطوارق الفوضى التي نتجت عن الانقلاب ليبدأ الفصل الأخير من رابع تمرد كبير في تاريخهم، وفي غضون أيام استطاعت أن تسيطر على مدن كيدال وتمبكتو وغاو، واستغلت جماعات مسلحة أخرى الوضع. يرتبط بعضها بتنظيم القاعدة مثل جماعة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وباتت تشارك في السيطرة على هذه المدن الرئيسية. وفي 16 أبريل 2012 أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد انفصالها عن مالي واستقلال أزواد. وأكدت اعترافها بدول الجوار وتعهدت بالعمل على توفير الأمن والشروع في بناء مؤسسات ودستور ديمقراطي لدولة مالي. ولكن الإعلان قوبل بالرفض الدولي والإقليمي.

رفضت دول الجوار الجزائر وموريتانيا والنيجر إعلان الانفصال،

وردت المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا بتشكيل نواة لقوة عسكرية تحسبًا لتدخل عسكري في مواجهة التمرد في شمال مالي، واندلعت مواجهات واشتباكات بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد والجماعات الإسلامية الناشئة في غرب أفريقيا، وفقدت الحركة الوطنية لتحرير أزواد السيطرة على غاو، وسيطرت الجماعات الإسلامية على مناطق أزواد لتتدخل فرنسا لمحاربتها في يناير 2013 على إثر طلب من الحكومة المالية. وفي غضون أقل من شهر تمكنت القوات الفرنسية من السيطرة على مناطق أزواد الثلاثة كيدال وتمبكتو وغاو، ولا يزال التدخل الفرنسي مستمرًا.

■■■

obeikandl.com

أهم لمحات تاريخ مالي[1]

- **في سنة** 1325: انضمت صحراء أزواد إلى مملكة مالي الإسلامية، واحتفظت بحكم ذاتي.
- 1433: تخلت مملكة مالي الإسلامية عن سيادتها على صحراء أزواد.
- 1591: احتل المغاربة منطقة أزواد.
- 1893: وصول الاستعمار الفرنسي إلى المنطقة، وشهدت المنطقة مقاومة كبيرة من الطوارق بمالي والجزائر وثورة الشيخ أمود.
- 1960: منحت فرنسا الاستقلال الفيدرالي لمالي وضمت السنغال وجمهورية السودان الفرنسي وصحراء أزواد.
- 1961: انسحبت السنغال وغيرت جمهورية السودان الفرنسي اسمها إلى مالي وظلت صحراء أزواد ضمنها.

1 نقلًا عن الموسوعة الحرة- ويكيبيديا.

obeikandl.com

- 1963: اندلعت الاضطرابات الانفصالية ضد الحكومة المالية في محاولة لاستقلال أزواد وفصلها عن مالي.
- 1991: توقيع اتفاق "سمنراست" بين الجبهات الأزوادية والحكومة المركزية المالية.
- 1994: توقيع الميثاق الوطني بين الحكومة المالية والجبهات الأزوادية ينص على اللامركزية ودمج مقاتلي الطوارق في مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية. كما نص على تنمية الشمال بالإضافة إلى مبادرات للمصالحة.
- 1996: نهاية الاشتباكات المسلحة بين الحركات الأزوادية وقوات حكومة مالي وتوقيع اتفاق سلام، يسلم المسلحون الطوارقيون ثلاثة آلاف قطعة سلاح. وتم حل الجماعات المقاتلة رسميًا.
- 2005: تأسيس حركة التحالف من أجل التغيير واستأنفت القتال ضد الحكومة المالية.
- 2009: سلمت حركة التحالف من أجل التغيير أسلحتها ضمن تسوية تنافس على إعدادها كل من ليبيا- والجزائر. وذلك

بعد أن نجحت القوات المالية في تفكيك قواعد المتمردين والاتفاق على تسلم المتمردين أسلحتهم للحكومة، وتضمن تفاهمات جديدة بشأن دمجهم في القوات المسلحة، بيد أن المتمردين رفضوا الانخراط في مسار التسوية.

- 2010: تأسيس الحركة الوطنية الأزوادية.
- 2012: انطلاق ثورة الكفاح المسلح "الحركة الوطنية لتحرير أزواد".
- 2012: إعلان أزواد كدولة مستقلة عن مالي من طرف الحركة الوطنية لتحرير أزواد.
- 2013: التدخل الفرنسي وسيطرته على مناطق أزواد الثلاثة كيدال وغاو وتمبكتو.

■■■

obeikandl.com

ثالثًا: أطراف الصراع: من المسئول عن العنف؟

1 - مسئولية حكومة مالي

خلال السنوات الأخيرة ظل إقليم أزواد في شمال مالي أخطر مناطق الساحل والصحراء اشتعالًا، حيث أصبح مركزًا وعمقًا استراتيجيًا لنشاط قاعدة المغرب الإسلامي والعديد من عصابات تهريب المخدرات الدولية. غير أن ما تسميه الحركة الوطنية لتحرير أزواد حرب تحرير قادت إلى انقلاب عسكري ووضعت الإقليم على فوهة بركان صراع محتمل للميليشيات المسلحة المتعددة المنتشرة في كل الشمال المالي.

مر الصراع في الإقليم بعقود طويلة من المد والجزر، وكانت الغلبة دائمًا للنظام المالي الذي نجحت سياسته في إخضاع الإقليم لحكمه دون أن يبذل جهدًا تنمويًا في مدن الشمال. والحقيقة أن عبء ديون مالي تستهلك الكثير من مواردها ولا يبقى إلا القليل لتطوير

احتياجاتها، وهذا العجز التنموي هو ما دعا الطوارق أن تظهر لديهم فكرة الانفصال عن الجنوب.

في مارس 2012 وقع أغرب انقلاب في مالي، قام به أحد قادة الجيش ممن تدربوا في أمريكا سابقًا "النقيب أمادو سانوغو" حيث جاء الانقلاب قبل شهر واحد من موعد الانتخابات الرئاسية في البلاد التي كان محددًا لها أبريل 2012، وأعلن وقتها الرئيس أمادو تومانى عدم ترشحه فيها لإتمامه المرحلة الثانية من الحكم، رغم أن الدستور يجيز له الترشح لفترة ثالثة.

حدث الانقلاب بلا أي أهداف أو أسباب معقولة حيث كان السبب المعلن عدم استجابة الحكومة لمطالب قادة الجيش بتسليح رفاقهم الذين يعانون من هزائم متكررة في شمال البلاد في حربهم ضد الطوارق وأنشطة مجموعات إسلامية مسلحة وأفراد تنظيم القاعدة، طالبوا بذلك مع علمهم باستحالته للوضع الاقتصادي المتردي للبلاد، وكذلك لأن قوام الجيش المالي صغير.

احتدمت مشاعر الغضب في صفوف الجيش على أسلوب معالجة الحكومة للتمرد الذي يقوده الطوارق وأودى بحياة عشرات من الناس، وأجبر نحو 200 ألف مدنيًا على ترك ديارهم. وكشف

ذلك عن ضعف سيطرة الحكومة المالية على النصف الشمالي للبلاد ومماطلتها في إحباط تمرد قبائل الشمال.

وإذا عدنا بالذاكرة إلى حركة التمرد التي جرت 1990 نجد أن دولة مالي أدركت وقتها أن الحل العسكري غير ممكن فوقعت الحكومة مع الطوارق اتفاق تمنراست أدى إلى تحالف وطني عام 1992، كان الاتفاق أن تقيم الدولة نوعًا من أنواع اللامركزية مع شيء من التطور واعتبر وقتها هذا انتصار للطوارق. وتطبيقًا للاتفاقية وبغية تهدئة نزاعات الاستقلال لدى الطوارق شمال البلاد، فقد أخذ الرئيس الفا عمر كوناري قرارًا بدمج مئات المحاربين المتمردين بالجيش النظامي مما اثار العسكريين كما سبق أن ذكرنا وأدي في عام 1994 إلى هرب المدمومين مشككين في وعود الحكومة وانضموا بأسلحتهم للمتمردين. وفشل الرئيس كوناري في مواجهة هذه الأحداث والتطورات أو أن يضع أي خطة أو أجندة لتنفيذها فترك المنصب عام 2002، وخلفه "أمادو توماني توري" ليواجه نفس الوضع الصعب، وبالرغم من أنه كان قائدًا سابقًا في الجيش فلم يكن قادراً على إيجاد حل للأزمة المالية لديون مالي، واستمرت الاضطرابات في الشمال. وفي عام 2006 استولى الطوارق على قاعدتين عسكريتين في كيدال

ومناكا، فسارعت الحكومة بعقد "اتفاق سلام" وعدت فيه بأن تنجز وعود التطوير فورًا ولكنها عجزت عن ذلك. فتجددت المعارك بين العسكرية المالية والطوارق، وادعى الرئيس توري أنه لا يشن حربًا مع طوارق الشمال بل هو صراع شامل ضد الإرهاب، واستخدم تهديد خطر القاعدة AQIM ليحصل على مزيد من المال ليستطيع أن يواجه الإرهاب لا التطوير.

ونظرًا لتعذر مشروع التنمية واللامركزية الموعود بدأ حاملوا السلاح من مختلف أطيافهم يعلنون أن عدوهم مشترك واحد وهو الجيش المالي الذي يمثل الدولة. وفي نهاية يناير وقعت مجزرة حامية كيدال قتل فيها ثمانون جنديًا وذبح بعضهم من قبل مغرزة تضم عدة مجموعات مسلحة في المنطقة الحركة الوطنية لتحرير أزواد وحركة من أنصار الدين. وفي مارس 2012 وقع الانقلاب العسكري إذ اقتحم عسكريون من الجيش المالي مبنى الإذاعة والتلفزيون في العاصمة باماكو وطوق آخرون القصر الرئاسي وقاموا بمحاصرة الرئيس أمادو توري وعائلته واعتقلوا عددًا من الوزراء وأعلنوا إنهاء حكم الرئيس توري وحل جميع المؤسسات الحكومية، وتعليق تنفيذ دستور البلاد وتعيين النقيب "أمادو سانوغو" لتولي المسألة.

احتج آلاف الماليين في العاصمة باماكو منددين بسلطة الانقلاب العسكري ومطالبين بعودة النظام الديمقراطي للبلاد. كما اندلعت مواجهات بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد والجماعات المتشددة الناشطة في أزواد، حيث جرت اشتباكات بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد وحركة التوحيد والجهاد في غاو عاصمة أزواد مما أدى إلى وقوع عدد من القتلى من كلا الطرفين، وفقدت الحركة الوطنية لتحرير أزواد السيطرة على غاو. وبعد هذه المواجهات سادت سيطرة الجماعات الإسلامية المتشددة. وخوفًا من تقدمهم نحو العاصمة باماكو طلبت الحكومة المالية من فرنسا التدخل العسكري، وأعلنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس) عزمها على إرسال قوات إلى شمال مالي، وصوت مجلس الأمن بالإجماع لصالح مشروع قرار فرنسي يطالب حكومة مالي بوضع خطط عسكرية للسيطرة على الجزء الشمالي من البلاد وهي منطقة تفوق مساحتها مساحة فرنسا.

في البداية أعلنت فرنسا أن التدخل العسكري في شمال مالي بات وشيكًا، وأن فرنسا لن تشارك في القتال ميدانيًا بل ستقدم مساعدات تقنية ولوجستية للقوة الأفريقية. ثم تغير الحال بعد استصدار مجلس الأمن قرارًا برقم 2085 يسمح بنشر بعثة دعم دولية في مالي بقيادة

أفريقية مدتها عام واحد.

ادعى الرئيس الفرنسي "هولاند" أن أهداف الحملة العسكرية في مالي هي وقف الاعتداء وتأمين العاصمة باماكو والحفاظ على وحدة أراضي مالي. وتبع ذلك سلسلة من التعهدات من الدول الغربية بريطانيا وبلجيكا وألمانيا وهولندا وإيطاليا والولايات المتحدة بدعم القوات الفرنسية، ورحب الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" بالتدخل الفرنسي في مالي، وتفهمت كافة الدول الأعضاء في مجلس الأمن التدخل في مالي، ووافق الاتحاد الأوروبي على إرسال عسكريين لتدريب الجيش المالي في ظل وعود من بعض دول غرب أفريقيا مثل السنغال وبوركينا فاسو والنيجر ونيجيريا وغينيا بإرسال جنود للانضمام إلى قوة الايكواس (الجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا). فسارعت فرنسا منفردة بإعلان بدء العمليات العسكرية في مالي في يناير 2013، ونظمت قوة قوامها 1700 مقاتلًا يساعدها فريق من قوات تشاد ضمن ما أطلقت عليه اسم عملية "سيرفال" أو القط المتوحش، وشنت الطائرات الفرنسية ضربات جوية طالت حزامًا واسعًا من معاقل المتمردين يمتد من غاو ويمر بكيدال في شمال شرق أزواد بالقرب من الحدود مع الجزائر، وفي غضون أقل

من شهر من بدء التدخل تمكنت القوات الفرنسية من السيطرة على مناطق أزواد الثلاثة كيدال وغار وتمبكتو.

2 - التدخل الفرنسي

أن هدف فرنسا من تدخلها في مالي وغيرها من دول الصحراء والساحل هو استعادة موروثها الاستعماري في المنطقة، وهي تستغل انتشار المجموعات الإرهابية من أجل تعزيز انتشارها العسكري في الحزام الأمني لدول الساحل والصحراء. وعندما أقدم الغرب على إسقاط القذافي وتدمير الجيش الليبي لم يكن يدرك أنه قدم ليبيا هبة للجماعات الإرهابية التي استغلت الفراغ الأمني والفوضى التي تعيشها البلاد في التغلغل داخل مفاصل البلاد. والآن تسعى فرنسا أن تستثمر هذا الإرهاب لتشيد قاعدة عسكرية في ليبيا بحجة التصدي للجماعات الإرهابية المنتشرة في المنطقة. والجدير بالذكر أن لفرنسا في شمال النيجر على مقربة من الجنوب الليبي أكبر قاعدة عسكرية. كما أن فرنسا تعتبر مالي منطقة نفوذٍ لها؛ لذلك تعتبر أنه يجب أن تكون هي اللاعب الرئيسي للقيام بدور سياسي والظهور في هذا العالم الذي لا يحتكم إلا للقوة. أخذا في الاعتبار أن الدول الغربية الكبرى ترغب في إنشاء قواعد عسكرية لها في الحزام الأمني لدول الساحل، وهو ما

يعتبره بعض المحللين بداية لاستعادة موروثها الاستعماري السابق.

ظلت فرنسا تعرب بين الحين والآخر لكافة الدول الأفريقية عن التزامها بالتدخل حينما ترى أن مصالحها أو مصالح حلفائها مهددة سياسيًا أو أمنيًا. يضاف إلى ذلك العامل الاقتصادي الذي يتعلق بمصادر الطاقة ومناجم اليورانيوم حيث يعتبر إقليم أزواد المالي وأزواد النيجيري أهم المراكز التي تعتمد عليها فرنسا في الحصول على الطاقة، وتعد النيجر أكبر منتج لهذا المورد في العالم. وتحتكر الشركات الفرنسية استخراج اليورانيوم من مناجم النيجر منذ أكثر من أربعين عامًا؛ لذا تضطلع فرنسا لاستثمار الموقع الاستراتيجي لدول غرب أفريقيا والأسواق التي يضمها الإقليم.

وقد اتخذت فرنسا من صحراء الطوارق منطقة للتجارب النووية، نفذت في عام 1957 التجارب النووية السبعة عشر التي قامت بها في صحراء الطوارق، وفي عام 1960 شاركت بعثة إسرائيلية في التفجيرات النووية الفرنسية في صحراء الطوارق. واجتاحت الصحراء حينذاك أنواع من الأوبئة والأمراض التي لم تعرف أسبابها حتى اليوم، وأصبحت تلك الأعوام تحمل في ذكرى الطوارق ما يسمى "عام الموت" و"عام السعال" و"عام الجدري" وغيرها من الأمراض التي

كانت نتيجة الإشعاعات التي تعرضوا لها. وقد حرصت الإدارة الاستعمارية على تنفيذ هذه التجارب في المناطق المأهولة بسكان الطوارق لتسجيل مدى فاعليتها في البشر، وتلا هذا الموت الذي تعرضوا له جفاف أتى على ماشيتهم مصدر حياتهم وثرواتهم.

والشاهد أنه منذ استقلال مالي الشكلي ودول منطقة الغرب الإسلامي الأفريقي عمومًا، وفرنسا تمارس فيه كل أصناف التدخل في هذه المنطقة وتسعى على عمل علاقات مع كل الأطراف سواء النظام الحاكم أو الطوارق بأجنحتهم المختلفة، حتى أن إعلان استقلال إقليم أزواد في أبريل 2012 تم إعلانه من باريس دون أي تعليق من الحكومة الفرنسية.

ومع تصاعد الأحداث رأت فرنسا أن تتمركز القوات الفرنسية في مالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد وتستعين بتسهيلات عسكرية في موريتانيا، وذلك لتخوض مواجهة الاضطرابات عبر الساحل كله من ساحل موريتانيا على المحيط الأطلسي إلى السودان. وتصف فرنسا هذا القضاء الواسع بأنه المنطقة الخطرة التي تحوي كل أشكال التهريب، وأنها أيضًا مفتاح الأمن لدول أفريقيا، ومن ثم فعليها أن تعيد تنظيم قواتها لمواجهة الإرهاب عبر العديد من الدول.

لم تتباطأ فرنسا فيما عزمت عليه وأعلنت فى يوليو 2014 أنها تستعد لتشكيل ثورة فرنسية جديدة تتولى مكافحة الإرهاب فى منطقة الساحل، واطلقت عليها اسم «برخان»(وهو اسم تل رملى على شكل هلال فى العاصمة التشادية) تضم القوة ثلاثة آلاف جندى تخلف من عملية «سيرفال» التى أطلقتها فرنسا فى يناير 2013 لمحاربة المجموعات الإسلامية المسلحة، وأنها تندمج فيها قوة «الصقر» وقوة «السيف» المنتشرتان فى تشاد وبوركينافاسو، وإن الهدف من إعادة التشكيل الجديد للقوات الفرنسية هو السماح بالقيام بتدخلات سريعة وفعالة في حالة حصول أزمة، وذلك بالتعاون مع القوات الإفريقية وبالشراكة مع الدول الخمس فى المنطقة (موريتانيا ومالى وبوركينافاسو والنيجر وتشاد).

وهذا الإجراء الفرنسى إتخذته فرنسيا بمبادرة منها وحدها دون موافقة دولية، فهى وإن كان مجلس الأمن فوضها فى التدخل فى مالى فهى لم تفوض بالتدخل فى بقية دول الساحل .

ورغم ذلك فإنها تصف تدخلها بأنه إعادة تنظيم للمنطقة، وأعلنت أنها ستبقى حسبما تمليه الضرورة، ولا يوجد تاريخ محدد لذلك. ولم تذكر فرنسا أي شيء عن وسائلها في التدخل ومواجهة ما تسميه الإرهاب، وما يثير الشكوك حول نوايا فرنسا في المنطقة

أن إعلان استقلال إقليم أزواد تم من باريس. ولماذا مثلًا أعطت السلطات الفرنسية لإياد أخ غالي قائد جماعة أنصار الدين طريقًا حرًا عبر الإقليم وتركت مجموعة من المقاتلين الإسلاميين يفرون من تحت قبضتها إلا أن تكون قاصدة أن تبقى لنفسها مبررًا لوجودها.

فما هي دوافع الفرنسيين في الحرب في مالي والساحل؟

السبب المعلن هو الحفاظ على مصالح فرنسا الاقتصادية في غرب أفريقيا، ولكن السبب الحقيقي هو الأطماع الاستعمارية لكل دول أوروبا في شمال، غرب، ووسط أفريقيا، والحفاظ على الإرث القديم والممالك الاستعمارية منذ الحملة الفرنسية على الشمال الأفريقي في القرن 19. والآن جد نظام عالمي جديد، وهناك توزيع أدوار بين القوى العالمية وتوزيع لمناطق جديدة: العراق وما حولها منطقة امتياز أمريكية، وليبيا وما حولها منطقة امتياز فرنسية، وهم يهيئون الظروف من أجل التدخل من خلال زعزعة المناطق المستهدفة وإدخال الإسلاميين إليها ليكونوا الذريعة للتدخل. وتحت مقولة محاربة الحركات الجهادية التي يسمونها إرهابية يقومون بقتل المدنيين والعزل وكل من يشتبهون بصلة لهم بالطوارق.

وتتلخص أهداف فرنسا في الحرب في مالي في:

1. انحسار النفوذ الأمريكي بالشرق الأوسط، وتباطؤ الحضور الصيني في القارة الأفريقية دفع فرنسا لإعادة حساباتها في المنطقة.
2. علاقة فرنسا الآخذة بالتحسن مع الدول الأفريقية المحاذية لمالي من جهة الشمال عزز من قبولها لأي دور فرنسي في عمق الصحراء.
3. قطع الطريق على احتمالات صعود نجم تنظيم القاعدة في الصحراء الأفريقية وتمددها نحو الشمال وصولًا إلى السواحل الغربية للقارة الأفريقية.
4. تناغم الموقف الفرنسي مع دول عربية بشأن الملف المالي.
5. أن شمال مالي يتطلب وجودًا مستمرًا وأساسيًا للقوات الفرنسية لأنه برغم وجود قوة حفظ السلام الأفريقية والمدربين للجيش المالي التابعين للاتحاد الأوروبي، والعمليات العسكرية التي قامت بها القوات الفرنسية فلا يزال المتمردون ينشطون في المنطقة ويعيدون تنظيم أنفسهم.
6. أمور تتعلق بتجارة المخدرات في الغرب الأفريقي.
7. التهديدات بإثارة القلاقل في تشاد من جانب المتمردين.
8. الأخطار المتزايدة الذي تشكلها جماعة بوكوحرام في نيجيريا

لجيرانها وخاصة في النيجر والكاميرون وتشاد.

9. مبرر لوجودها المستقبلي مما يجعل من فرنسا مجددًا في عمق مهم في القارة الأفريقية بعد سنوات من الغياب.

باختصار إن منطقة غرب أفريقيا تمثل لفرنسا كنزًا استراتيجيًا لا يمكن التخلي عنه، وكان ذلك من أهم أسباب قيادة فرنسا للإطاحة بالقذافي لتدخله وتهديده لسيطرتها ونفوذها في منطقة الساحل وفي غرب أفريقيا عامة. ولكن الغرب دون أن يدري بتدميره الجيش الليبي أتاح للجماعات الإرهابية التي استغلت الفراغ الأمني والفوضى التي تعيشها البلاد في التغلغل داخل مفاصل الدولة.

3 - دول الجوار

إن الجزائر وموريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو وساحل العاج والسنغال يؤيدون التدخل الفرنسي في المنطقة. فما الذي يدفع هذه الدول إلى اتخاذ هذا الموقف، هل وجود تنظيم القاعدة أشد وطأة من وجود الاحتلال الفرنسي، أم أن هناك تفاهمات سرية بينها وبين فرنسا.. المهم أن دول مجموعة الساحل والصحراء التي تضم 28 بلدًا عقدت قمة طارئة اجتمعت في بنجامينا عاصمة تشاد في فبراير 2013 بعد التدخل الفرنسي بشهر واحد (كانت مجموعة دول الساحل

تكونت في فبراير 1998 في ليبيا بمبادرة من الزعيم الليبي معمر القذافي). وفي ختام القمة الطارئة أعرب المجتمعون عن امتنانهم لفرنسا لتدخلها العسكري في مالي، وأعلنت المجموعة مساهمتها بـ 500 مليون فرنك غرب أفريقي (760 ألف يورو) للقوة الدولية لغرب أفريقيا التي فوضت لاستعادة السيطرة على الشمال الذي يسيطر عليه الإسلاميون، ووجهوا نداء لمواصلة دعمهم للعملية السياسية والدبلوماسية العسكرية بغية التوصل إلى استقرار نهائي في مالي.

وتعهدت الجزائر بتقديم مساعدات عسكرية وتدريب طيارين من دول مالي والنيجر وموريتانيا لتطوير القوات الجوية لهذه البلدان في مواجهة الإرهاب بالمنطقة، وعقدت في مدينة تمنراست في جنوب الجزائر اجتماعًا لقادة الجيوش الأربعة الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا لبحث ملفات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتعهدت الجزائر خلاله بإصلاح طائرات سلاح الجو في كل من النيجر وموريتانيا ومالي. وتنسق جيوش الدول الأربعة جهود مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في إطار لجنة أركان العمليات المشتركة التي تم تأسيسها عام 2010 ومركزها مدينة تمنراست الجزائرية، وذلك لمواجهة تنظيم القاعدة والجماعات المسلحة الأخرى التي تنشط في تلك الدول.

وأعلن وزير داخلية النيجر أن حكومته تضع تراب النيجر رهن إشارة القوات العسكرية الدولية لتجعل منه منصة الخدمات اللوجستية لمحاربة الجهاديين نظرًا للموقع الجغرافي لدولة النيجر فهو يشكل المكان الأنسب الذي يوفر الخدمات اللوجستية والاستخباراتية الضرورية في مكافحة الجماعات الجهادية.

وقال رئيس مجلس النواب الموريتاني أن الوضع في مالي بالغ الخطورة وإذا ما انفجرت ناره وحممه ستدفقان لا محالة على كل البلدان المتاخمة ودعا بلاده إلى الانخراط في الحرب التي تشنها فرنسا ومجموعة دول غرب أفريقيا على المسلحين الجهاديين، وأنه ينبغي أن تلحق موريتانيا بالجهود الجماعية لدول المنطقة وفرنسا والمجموعة الدولية من أجل الحفاظ على وحدة وسيادة وعلمانية جمهورية مالي.

وعلى النقيض لموقف رئيس مجلس النواب الموريتاني أعلن زعيم المعارضة الموريتانية "أحمد ولد داده" أنه يعارض الحرب في مالي ويعارض مشاركة مالي فيها، واتهم الحكومة بالمشاركة غير المباشرة في الحرب عبر توفير مطاراتها وأجوائها ومرافقها وربما موانئها لصالح القوات المشاركة في الحرب. وكانت بعض الأحزاب الموريتانية أعلنت رفضها بشكل صريح للحرب فى مالى، ورفضت مشاركة لموريتانيا فيها

بسبب ما يعتبرونه مخاطر محدقة ببلادهم جراء أي مشاركة في الحرب. نظرًا للترابط الجغرافي والاجتماعي والديني بين سكان البلدين.

4 - الولايات المتحدة

أما أمريكا التي لم يكن لها تاريخيًا أي نفوذ في مالي ولا في غيرها من دول المنطقة فهي تتنافس مع فرنسا الآن للسيطرة عليها، ورسمت سياستها في ثلاث اتجاهات:

1. حرضت أحد قادة الجيش المالي ممن تدربوا في أمريكا النقيب "أمادو سانوغو" على القيام بانقلاب عسكري غير مبرر وبلا أهداف منطقية، وفي نفس الوقت شجعت الطوارق المطالبة بانفصال الشمال. وتحت شعار الفوضى الخلاقة التي بشرت به السياسة الأمريكية، انتشرت الصراعات والقلاقل والفوضى التي تنهي مقومات الدول وتصبح من الضعف بحيث لا تستطيع أن تقاوم بنفسها فتطلب الحماية والعون من الدول الاستعمارية.

هذا الصراع الخفي بين فرنسا والولايات المتحدة هو ما حدا بفرنسا أن تحاول أن يكون لها السبق في المنطقة التي تعتبرها ملكًا لها، ودخول أمريكا بقوة تحت دعوة مكافحة الإرهاب هو ما عجل من التدخل الفرنسي فيها لصد الأطماع الأمريكية في هذه المنطقة التي تحوي الكثير من الثروات الطبيعية

كالبترول والغاز والمعادن واليورانيوم الذي تهيمن عليه فرنسا. وتسعى أمريكا منذ عام 2007 أن يكون لها موطئ قدم في المنطقة؛ لذا حاولت إقامة مقر للقيادة العسكرية في أفريقيا "أفريكوم" فيها ولكن رفضت دولها وأوقفت هذه الدول طموح أمريكا بإنشاء قاعدة عسكرية كبيرة لها في المغرب الإسلامي.

ومع ذلك باركت أمريكا الخطوات الفرنسية في المنطقة بحجة محاصرة المد الإسلامي بعد تمدد القاعدة في الصحراء، ولكنها اكتفت بالرصد والاستخبارات التقني. كما كان للولايات المتحدة دور أساسي في دعم عملية سرفال الفرنسية في مالي إذ وفرت الناقلات العملاقة التي أقلت الجنود الفرنسيين إلى مالي ووفرت الدعم الدولي المناسب للحرب في أزواد، وذلك ضمن سياسة تقاسم الأدوار التي نفذها الرئيس السابق ساركوزي مع شركائه في البيت الأبيض.

والدور المكشوف للولايات المتحدة أنها قامت بتدريب عدد من الأزواد ضمن الجيش المالي، وذلك تمهيدًا لتسليحهم ضد القاعدة، ولكن عددًا كبيرًا من هؤلاء سرعان ما انضم إلى حركة أنصار الدين وأصبحوا جزءًا من العمل المسلح ضد مالي وضد المصالح الغربية.

■■■

رابعًا: الخلفية الحقيقية لأحداث الغرب الأفريقي

إن الإعلام الدولي قدم ويقدم تغطية وصفية واسعة عن سباق الأحداث والكوارث في شمال مالي، ولكنه فشل في تفسير ما حدث، ولم يجاوب على التساؤل كيف ظهرت هذه التمردات، فقط تكلم على أنها ظهرت بواسطة مئات من المتطرفين الإسلاميين. ولكن هناك قصة مهمة عن خلفية هذا الوضع نشرتها مجلة نيو أفريكان NEW AFRICAN في عددها الصادر في يناير 2013 عن حقيقة لما حدث فعلًا نقلًا عن البروفيسور جيرمي كينان JEREMY KEENAN أستاذ العلوم السياسية والاجتماعية في جامعة لندن سواس SOAS. كتبت تقول: إن ما حدث يرجع إلى أنشطة المخابرات الغربية وإلى جهاز الخدمة السرية للجزائر.

إن أحداث أزواد تفسر عامة باعتبارها نتاج الإطاحة بمعمر القذافي في ليبيا. وهذا حقيقي بقدر ما أن سقوطه أعاد إلى الساحل (نيجيريا ومالي) آلاف من المقاتلين الغاضبين الذين كانوا ينشدون الخدمات

والعيش الكريم في ليبيا لخدمة نظام القذافي.

ولكن كان ذلك مجرد المشهد الأخير في عقد من الاستغلال المتزايد والقمع الذي كان حجر الأساس في حلقات الاحتجاج الطوارقي والاضطراب والتمرد. وفي هذا الخصوص فإن ليبيا كانت هي الحافز لتمرد أزواد وليست السبب المباشر، وأكثر من ذلك فإنه الكارثة الحالية في مالي هي نتيجة حتمية للطريقة التي جرت بها ما يسمى بالحرب العالمية على الإرهاب في الصحراء وفي الساحل بواسطة الولايات المتحدة ومرتبطة بالجزائر وبعملياتها الاستخبارية منذ عام 2002.

عندما تولى عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الجزائر عام 1999 كانت بلاده تواجه مشكلتين أساسيتين أولهما: مكانتها في العالم ودور الجيش والمخابرات الجزائرية DRS في الحرب الأهلية التي شبت بمناسبة انتخابات عام 1992، التي كادت أن تكسبها الجبهة الإسلامية وهي الحرب التي أطلق عليها اسم "الحرب القذرة". والمشكلة الأخرى هي أن الجيش العمود الفقري للدولة يفتقد الأسلحة الحديثة.

وحل المشكلتين كان في يد واشنطن، وخلال مرحلة كلينتون فإن العلاقات بين الولايات المتحدة والجزائر وصلت عمليًا إلى مستوى منخفض جدًا. ومع انتصار الجمهوريين في أمريكا في

انتخابات نوفمبر 2002 فإن رئيس الجزائر بوتفليقة صاحب الخبرة في السياسات الخارجية باعتباره وزير الخارجية السابق أبدى مشاعره للإدارة الجديدة للولايات المتحدة التي سرعان ما بادرت في يوليو 2001 للقاء قمة في واشنطن بينه وبين الرئيس جورج بوش.

استمع بوش باهتمام لتقديرات بوتفليقة لما تفعله بلده في الحروب ضد الإرهابيين وإلى طلبه للمعدات العسكرية الخاصة التي تمكن الجيش لإبقاء السلام والأمن والاستقرار في الجزائر. وفي هذه اللحظة كانت الجزائر تحتاج إلى دعم كبير من الولايات المتحدة أكثر ما تحتاجه الولايات المتحدة من الجزائر، ولكن الوضع تغير سريعًا فإن عملية "سبتمبر عام 2001 في الولايات المتحدة بدأت مرحلة جديدة تمامًا في علاقات الولايات المتحدة بالجزائر. وخلال السنوات الأربعة التالية تقابل بوش وبوتفليقة ست مرات للتطوير الأكثر لعلاقاتهما السرية. ويقول البروفيسير/ جيرمي كينان إن كتابه الأول عن الحرب العالمية عن الإرهاب في الصحراء الأفريقية الذي صدر بعنوان "الصحراء المظلمة" عام 2009 تضمن وصفًا وشرحًا لهذه العلاقة غير العادية وكشف عن السبب الحقيقي الذي يكمن وراء بوش ونظام الجزائر في احتياجهم للمزيد من الإرهاب في هذه

المنطقة. إن الجزائريين يحتاجون إلى إرهاب أكثر لتبرير حاجتهم للأسلحة الحديثة والأكثر تطورًا، في حين أن إدارة بوش تنظر إلى تطور هذا الإرهاب باعتباره مبررًا شرعيًا لإنشاء جبهة صحراوية جديدة في الحرب العالمية ضد الإرهاب.

إن هذا ما يبرر زيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا بحجة تأمين الموارد الطبيعية في القارة وخاصة البترول. وقد أدى ذلك إلى إنشاء "الأفريكوم" القيادة المقاتلة للولايات المتحدة في أفريقيا. وبدأت العمليات الجزائرية الأمريكية تحت الشعار المزيف ضد الإرهاب في الصحراء والساحل في عام 2003، عندما قامت جماعة اندس فيها رجال المخابرات الجزائرية بخطف 32 سائحًا أوروبيًا من صحراء الجزائر، وأعلنت إدارة بوش فورًا أن أحد رجال (البارا) الجماعة الخاطفة الإرهابية هو ابن لادن الصحراء.

إن حكومة الولايات المتحدة لها تاريخ طويل في استخدام الرايات المزيفة تبرر تدخلها العسكري، وما حدث عام 2003 المذكور يمكن إرجاعه إلى ما يماثله ما صنعته الولايات المتحدة قبل أربعين سنة.

ففي عام 1961 حدثت مأساة خليج الخنازير عندما دربت المخابرات الأمريكية قوة من المنفيين من كوبا مدعومة من القوات

المسلحة الأمريكية لتحاول محاولة فاشلة غزو كوبا والإطاحة بفيديل كاسترو. ووضعت وزارة الدفاع الأمريكية وقيادة الأركان خططهم لتبرر الهجوم العسكري الأمريكي على كوبا. وعرضت الخطة على روبرت ماكنامارا وزير الدفاع أثناء رئاسة جون كيندي في 13 مارس 1962 بعنوان «مبررات الولايات المتحدة للتدخل في كوبا – سري للغاية، واستدعى هذا من المخابرات الأمريكية وأجهزة أخرى ارتكاب عدد من الكوارث. وقد ذكر الصحفي الأمريكي "جيمس بام فورد" أن المدنيين الأبرياء ألقى عليهم الرصاص في الطرق الأمريكية وزوارق كانت تحمل مهاجرين من كوبا أغرقت في البحر كموجة من الإرهاب والعنف، وهذه السياسة التي رسمتها قيادة الجيش في الولايات المتحدة لإحداث تغييرات نسبت إلى فيديل كاسترو لتبرر للرأي العام العالمي والرأي العام الداخلي أي هجوم تشنه الولايات المتحدة على كوبا. وقد رفض الرئيس كيندي هذه السياسة ولكنها بقيت حتى تكشفت من سجلات الأرشيف عام 2001، والرئيس كيندي كانت رئاسته أقصر رئاسة في الولايات المتحدة لأنه اغتيل بعد ثلاث سنوات من حكمه ثم اغتيل قاتله قبل محاكمته، ولما رشح أخوه بعد ذلك بعدة سنوات اغتيل هو الآخر قبل الانتخابات.

وفي عام 2002 وُضعت خطة ليست بعيدة عن الخطة السابقة أمام وزير الدفاع الأمريكي رونالد رامسفيلد ومجلس الخبراء العلمي للدفاع. وهذه الخطة اقترحت عديدًا من العمليات المسبقة التي تُصطنع قبل التدخل في أي شأن تستوجبه سياستها قبل حصول التدخل. وثمة مجموعات منظمة تقوم بهذه المهام السرية لإثارة رد الفعل بين الجماعات الإرهابية واستفزازهم وتدفعهم إلى اللجوء لأعمال العنف التي تكتشف بعد ذلك لتبرير التدخل بقوات أمريكية.

إن عملية خطف السياح الأوروبيين عام 2003 تمثل شهادة لما تلاه من عمليات، وأن جبهة صحراء الساحل ليست هي الحالة الوحيدة لهذه الأحداث المصطنعة في الحرب العالمية على الإرهاب. ففي مايو عام 2008 طلب الرئيس الأمريكي جورج بوش 400 مليون دولارًا لتمويل الجماعات الإرهابية على طول منطقة الشرق الأوسط وأفغانستان وذلك في هجوم خفي موجه أساسًا ضد حكومة إيران. وقد وافق الكونجرس على طلبه في حدود 300 مليون دولارًا.

ومنذ عملية اختطاف الأوروبيين عام 2003، فإن المخابرات الجزائرية مع الولايات المتحدة ومع أجهزة المخابرات الغربية الأخرى استحدثت كلها القاعدة في المغرب الإسلامي لخلق سيناريو

إرهابي، وأن كثيرًا من مجالات الإرهاب التي رسمتها الجزائر والحلفاء الغربيين في منطقة الصحراء والساحل كانت مزيفة، وأن كل ما يثار أنه إرهاب خلال العقد الأخير القليل منه أحداث حقيقية والغالبية العظمى صممت بواسطة مخابرات الجزائر. وإن بعض الأحداث مثل هجوم القاعدة في المغرب الإسلامي على مطار في الجزائر عام 2007 لم يحدث، وما حدث فعلًا أن المظاهرات التي قامت ضد الإدارة الجزائرية احتجاجًا على البطالة بواسطة شباب الطوارق المحليين انتهت بإطلاق الشباب بعض الأعيرة النارية على المطار، ولم يكن لهذا الأمر أي علاقة بالقاعدة في المغرب الإسلامي.

كما أن حكومات مالي والنيجر والجزائر هي المسئولة عن الأحداث الخمسة التي وقعت في أراضيها منذ عام 2004 لاستفزاز الطوارق لحمل السلاح وهي أحداث النيجر عام 2004، وفي تمنراست TAMNARASSET عام 2005 في الجزائر، وفي مالي عام 2006، وفي النيجر ومالي عام 2007. وعلى سبيل المثال في يوليو 2005 أضرب شباب الطوارق في جنوب مدينة تمنراست في الجزائر وأحرقوا نحو 40 مبنىً حكوميًا وتجاريًا، وثبت في تحقيقات المحاكم أن المضربين كان يقودهم وكلاء جزائريون بالتحريض، وقد تبرىء

نحو 80 شابًا وعضوًا.

ولكن الهدف من العملية كان قد أُنجز. وحلفاء المخابرات الجزائريون في واشنطن صاروا قادرين على الحديث عن العمليات الإرهابية بين الطوارق في تمنراست، ومن ثم قدموا مبررًا كافيًا لحكومة جورج بوش عن خطة مواجهة الإرهاب عبر الصحراء، وكذلك لخطط البنتاجون. وأن الوقت الذي جرى فيه حادثة خطف الأوروبيين عام 2003 فإن البنتاجون أعد مجموعة من الخرائط الأفريقية تصور أغلب منطقة الصحراء باعتبارها منطقة إرهاب أو ممر إرهاب ويجب التعامل معها على هذا الوضع.

وفضلًا عن ذلك فإن هذه المنطقة صارت أحد المناطق العالمية الأساسية لتداول المخدرات وتجارة الكوكايين الآتي من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا من خلال الأزواد. وقدر مكتب الأمم المتحدة لمحاربة المخدرات أن 60 ٪ من الكوكايين الذاهب إلى أوروبا يمر في هذه المنطقة.

والحقيقة أن أثر الإرهاب على الشعوب في منطقة صحراء الساحل كان أثرًا مدمرًا بالنسبة للاقتصاد وغيره، وقد أدى اختطاف ستين شخصًا من الغربيين أدى إلى انهيار السياحة التي كانت جماعات

الطوارق في مالي والنيجر والجزائر يحصلون على دخولهم منها. ومثلًا فإن قتل أربعة سياح فرنسيين في موريتانيا فضلًا عمن اختطفوا أنتج أن نحو 173 سائحًا فقط زار موريتانيا عام 2011 مقارنة بعدد 72500 شخصًا عام 2007، إن فقدان السياحة جرد الإقليم من عشرات الملايين من الدولارات وألجأ الطوارق وغيرهم وخاصة الشباب منهم إلى أنشطة الجريمة وغيرها.

من كل ما سبق يصير واضحًا أن تمرد الطوارق الأخير في مالي في يناير 2012 له خلفيات مركبة كثيرة تفضي إلى النجاح في السيطرة على شمال مالي. وأن قيام حركة التمرد الوطني لتحرير أزواد MNLA في أكتوبر 2011 يبدو أنها فاجأت حكومة الجزائر، فالجزائر دائمًا لديها تخوف من الطوارق سواء في داخل الجزائر أو في أقطار الساحل المجاورة، ونجاح حركة الطوارق الوطنية في شمال مالي الذي تعتبرها الجزائر الساحة الخلفية لها يصعب قبولها.

إن اصطناع الإرهاب وإدارته في مناطق الصحراء والساحل بواسطة المخابرات الجزائرية وبمعرفة الولايات المتحدة والقوى الغربية سينتج حتمًا نتائج كارثية.

وفي الختام إن الخيارات السياسية فيما يتعلق بإقليم أزواد تنحصر

في خيارين: إما التشبث بالسيادة على الإقليم من خلال حقائق الجغرافيا الموروثة من المحتل الفرنسي والاعتماد في ذلك على موقف الاتحاد الفرنسي ودول الجوار التي تتخوف من انتقال الانفصال إليها خصوصًا النيجر والجزائر وموريتانيا، وأن تتقدم الحكومة المالية بطرح مبادرة سياسية تهدف إلى منح حكم ذاتي ذو صلاحيات واسعة في الإقليم في إطار اتحاد كونفدرالي. وهذا سيكون حلًا جذريًا لمشكلات الإقليم الذي يشكل تهديدًا للأمن الإقليمي والعالمي نظرًا للنشاط الواسع لما يسميه الأوروبيون الخطر الإسلامي، وإما أن تتعامل الحكومة المالية بعنف خارج إطار القانون مع هذه الجماعات وتوسيع دائرة الاشتباه وإطلاق يد الأجهزة الأمنية مع المشتبه فيهم وغيرهم وهذا يصب في صالح هذه الجماعات ويطيل أمد المواجهة.

ويقول الباحث الإعلامي الموريتاني محمد العابد في تحليله هذا أن مخاطر الصوملة في المغرب الإسلامي تدفع العديد من الإدارات الإقليمية والدولية إلى حرب قادمة تريدها مالي حربًا للحفاظ على وحدة أراضيها، وتريدها موريتانيا وفرنسا حربًا لتصفية القاعدة في الإقليم، وتريدها أطراف أخرى حربًا للسيطرة على الموارد الطبيعية الممتدة على طول حوالي خمسة ملايين كيلو مترًا مربعًا، ويشكل

الموقع الاستراتيجي للإقليم التنافس بين القوى التي تبحث عن موطىء قدم يمكنها من دخول هذه المنطقة.

ولعل من أبرز المخاطر المتوقعة أن الحرب في الإقليم ستتحول بسرعة إلى صراعات قبلية وعرقية أكثر من كونها صراعًا أيديولوجيًا ضد خطر القاعدة أو ما تسميه فرنسا "الخطر الإسلامي"، فالميليشيات الآن ترفع شعارات فكرية وسياسية ولكنها في عمقها تتأسس على قبائل ومجموعات عرقية كالطوارق والعرب والصنغى والفولاني، وأي صراع يندفع سيكون مصيره في النهاية حربًا قبلية تلبس ثوبًا أيديولوجيًا.. ومن هنا ستكون الحرب في عمقها حربًا بين القبائل والأعراق، وهنا مكمن الخطر.

■■■